



كلية الآداب والعلوم الإنسانية
+٤٣٤٤٤١١ +٥٥٣٣٥٨٨ +٢٤٥٥٤١٤١ +٤١٣٣٤١٤١
FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES

المركز والهامش في ظل مطالب العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية

Le rapport centre périphérie au prisme de la justice spatiale et de la justice sociale

من أجل معالجة الإشكالية المرتبطة بالعنوان أعلاه، يرحب كل من فريق البحث "تدبير الموارد، التنمية والجيوماتيا"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، ومركز تكامل للدراسات والأبحاث، بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية، بمقترحات السيدات الباحثات والسادة الباحثون الرامية للمشاركة في الندوة التي ستنظم، بتاريخ:

يومي 14 و 15 أكتوبر 2022

تتعدّد أشغال الندوة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير

L'équipe de recherche "Gestion des Ressources, Développement et Géomatique"
Faculté des lettres et sciences humaines Agadir & le Centre Takamul des Études
et des recherches en partenariat avec la Fondation Hanns Seidel, Organisent un
colloque international sous le thème: « **Le rapport centre périphérie au
prisme de la justice spatiale et de la justice sociale** »

Le 14 et 15 octobre 2022

Faculté des lettres et sciences humaines- Agadir

الورقة التأطيرية:

يشكل موضوع المركز والهامش أحد المواضيع الشائكة والمركبة في علوم المجال والمجتمع، إذ يمكن مقارنته على مستويات جغرافية متفاوتة من حيث مقياسها، كما أنه يستدعي مباحث علمية متعددة ومتداخلة على مستوى التحليل (التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسياسة...). إن دراسة العلاقات بين المركز والهامش تستدعي الاهتمام بالتراتبية التي تنتظم وفقها المجالات الجغرافية، وبالانعكاسات الناتجة عن هذا التنظيم الترابي.

تقتضي مقارنة النموذج "المركز والهامش" الاهتمام أولا بالبحث عن التأصيل النظري والتأطير المفاهيمي، وكذا الإحاطة بمظاهر هذا النموذج وتجلياته المتعددة والمتراكبة، والتي نجدها على المستويات المحلية والجهوية والوطنية والدولية. غير أن المستوى العالمي حظي باهتمام بالغ من طرف المفكرين الاشتراكيين والمدافعين عن العالم الثالث (جغرافيون وعلماء اقتصاد)، حيث اهتم هؤلاء بدراسة التفاوتات التنموية طيلة القرن 20، نذكر من بينهم وورنر سومبارت (الرأسمالية المعاصرة، 1902)، وروزا لوكسومبورغ (تراكم الرأسمال، 1936)، وسمير أمين (تفاوت التنمية، 1973) وألان رينو (المجتمع، المجال والعدالة: التفاوتات الجهوية والعدالة السوسيوإقليمية، 1981). غير أن مواضيع "العدالة المجالية" و"العدالة الاجتماعية" في علاقتها بدور الدولة (دولة رفاه، دولة تدخلية، دولة اجتماعية...)، حظيت أيضا باهتمام مفكري التيار اللبرالي، نذكر على سبيل المثال، مفكري حلقة والتر ليبمان (1938) والتي ضمت 26 مفكرا وعالما في الاقتصاد، ووالث روستو (مراحل النمو الاقتصادي، 1960) وبول كروغمان (1991، 2000، 2007).

أصبحنا نلاحظ في سياق العولمة، أشكالاً جديدة من التفاوتات والاختلالات بين المجالات الجغرافية: حيث تحتكر الدول والمدن المتروبولية دوائر القرار السياسي والاقتصادي والقيمي (مقرات الشركات

والأبنك والبورصات، والمؤسسات الدولية والأزياء والعلطور والسينما.... الخ). في المقابل نجد دولا ومدنا تابعة تستفيد من بعض الفرص المتاحة مثل الأنشطة السياحية، وإعادة توطين بعض الصناعات والخدمات، وأخرى على الهامش تتأثر بقرارات "المركز" وهيمنتته.

وإذ اعتبرنا أن المركز هو مجال لتركز مختلف أنواع "السلط"، فإننا نجد أنفسنا أمام تعدد المدن المعولمة التي ينطبق عليها هذا الوصف، وان كان بدرجات متفاوتة حسب درجة انخراطها في منظومة العولمة. أما فيما يخص الهامش، ينبغي أن ننتبه إلى كونه قد يكون ذا طبيعة جغرافية أو رمزية، وبذلك فإن الحديث سيكون أكثر جدوى، إذا تحدثنا بصيغة الجمع عن "مراكز" و"هوامش".

ونظرا لما اتسمت به التطورات والتحويلات المجالية بالسرعة، التي أفرزت مجموعة من الاختلالات الترابية على مستويات متعددة (من المحلي إلى العالمي)، فإن بعض المفكرين يرون أن التخطيط "لتنمية مندمجة" وعبر "حكمة جيدة" تبقى الوسيلة المثلى والفعالة لتحقيق العدالة المجالية. ويقصد بهذه الأخيرة تحقيق الانصاف بين المجالات الجغرافية من حيث السياسات وبرامج التنمية، وليس كشكل من أشكال المساواة والمماثلة المطلقة بين مختلف الكيانات الترابية المتنوعة والمتباينة من حيث الخصوصيات والموارد. يقتضي الحديث عن المركز والهامش، أيضا طرح سؤال الحماية الاجتماعية؛ حيث تعرف المجالات الهامشية في العديد من دول العالم نقصا حادا في الولوج لأنظمة الحماية الاجتماعية، التي تعتبر مدخلا أساسيا لا محيد عنه للنهوض بالعنصر البشري، باعتباره حلقة أساسية في التنمية المستدامة، وبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والمجالية.

وقد سعى المغرب، منذ بداية الألفية الثالثة، إلى تدارك التأخر الحاصل في مسألة توفير الحماية الاجتماعية من خلال إطلاق مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تروم النهوض بأوضاع المواطنين، خاصة الفئات الفقيرة والمعوزة، سواء في المناطق الحضرية (الأحياء الأكثر هشاشة) أو المناطق الريفية.

وفي خضم حالة الطوارئ الصحية، برزت بشكل جلي ضرورة التفكير في إيجاد حل لمسألة الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والمعوزة، وهو ما سعى المغرب إلى ترجمته من خلال اصدار مشروع قانون-إطار

رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية سنة 2021، الذي يهدف الى تحقيق مجموعة من الالتزامات منها تعميم التأمين الاجباري عن المرض، وتعميم التعويضات العائلية، وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

ومن هذا المنطلق، تسيّد مطلب العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية، ساحة النقاش السياسي والاقتصادي في الآونة الأخيرة، ولم يعد مقتصرًا على التوجهات الفكرية ذات الطابع الاجتماعي أو الاشتراكي، وإنما أصبح شعارًا حتى بالنسبة للتوجهات الليبرالية، مما أعاد السجال مرة أخرى حول وظيفة الدولة المنشودة، وحسب نوع الاقتصاد الذي يسود فيها (دولة رفاه، دولة تدخلية، دولة اجتماعية...)، وإن كان هذا التحول بالنظر إلى طبيعة الدولة لم يواكب، في كثير من الأحيان بتقعيدات نظرية، ولم يفتح أكثر على المسوح الميدانية والدراسات الإحصائية.

وعليه، وتأسيسًا على مما سبق، تهدف هذه الندوة التي إلى تعميق التفكير والنقاش حول ثنائية "المركز والهامش" في ضوء العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية، مع الانتباه الى أهمية موضوع الحماية الاجتماعية في سياق له راهنتيه. من الناحية المنهجية، فإن تناول هذه القضايا سيتم وفق منظور متعدد ومتكامل، يدمج تخصصات تتقاطع في اهتمامها بقضايا المجال والمجتمع وما يرتبط بهما من إشكالات معقدة.

● محاور الندوة:

- المحور الأول: التأسيس النظري والتأطيري لمفاهيم: الهامش والمركز، العدالة المجالية، العدالة الاجتماعية، الدولة الاجتماعية (مقاربات متقاطعة: الجغرافيا، القانون، الاجتماع، الاقتصاد، السياسة...);
- المحور الثاني: العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية: أية تقاطعات؟
- المحور الثالث: العولمة والتحول الاقتصادي والاختلالات المجالية دوليا ووطنيا ومحليا (دراسة حالات);
- المحور الرابع: المركزية والهامشية والعدالة المجالية في سياسات التخطيط بالمغرب والدول الأخرى؛
- المحور الخامس: العدالة المجالية ورهان استدامة الموارد الترابية بالمغرب والدول الأخرى؛

المحور السادس: مشكلات البيئة وضغط كثافة السكانية في علاقتهما بالتفاوت المجالي؛

المحور السابع: الدولة وسؤال الحماية الاجتماعية.

نواظم المشاركة

- تُمنح الأولوية للأوراق التي تحمل إضافات نوعية في للموضوع، وتعتمد المنهجية العابرة للتخصصات، وأيضا للدراسات الميدانية؛
- تُرسل مشاريع الأبحاث في 500 كلمة، وتتضمن بالأساس العنوان والإشكالية والفرضيات؛
- يرفق الملخص بمختصر السيرة العلمية للباحث لا تتجاوز صفحة واحدة: (تتضمن أساسا: المدينة، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، صورة شخصية، الدرجة العلمية، التخصص الدراسي، الجامعة، ونبذة عن الأبحاث المنجزة وخاصة تلك التي لها علاقة بالموضوع)؛
- ترسل البحوث باللغات العربية أو الفرنسية أو الانجليزية في صيغة (word) بحجم 16؛
- يشترط في البحث أن يكون في سياق أرضية الندوة وإشكاليتهما، وَألا يكون منشورا من قبل، وأن يتسم بالراهنية، وأن تتميز مراجعه الأساسية بالجِدَّة والمواكبة؛
- ينبغي أن يكون نص البحث ما بين 4000 و6000 كلمة (يتضمن المراجع والهوامش)؛
- يرفق البحث بملخص في حدود 200 كلمة باللغتين العربية والإنجليزية؛
- أن تحترم الضوابط العلميَّة والأكاديميَّة في كلِّ ما يتعلَّق بالتوثيق الدقيق للمصادر والمراجع والهوامش التي تثبت متسلسلة في أسفل كل صفحة؛
- تُعرض البحوث على محكِّمين من ذوي الاختصاص والخبرة؛
- لا يتم الردّ إلا على أصحاب البحوث التي يتم قبولها.

تواريخ الندوة

- آخر أجل لاستقبال المشاريع الأولية: 20 ماي 2022؛
- الرد على أصحاب المشاريع المقبولة: 30 ماي 2022؛
- آخر أجل لتسليم الأوراق النهائية الأولية: 31 يوليوز 2022؛
- تعرض الأوراق النهائية على تحكيم مزدوج، ويراسل أصحابها بالنتيجة: الاعتذار أو إدخال الملاحظات، أو الإجازة من دون ملاحظات، وذلك قبل فاتح شتنبر 2022؛
- تنظم الندوة في 14-15 أكتوبر 2022 بمدينة أكادير؛
- تُمنح مهلة شهر واحد لأصحاب لأوراق التي عرضت خلال المؤتمر من أجل تجويدها، وتهيئها للنشر بعد تحكيمها مرة أخرى، لكي تنشر في كتاب جماعي أو ضمن أحد أعداد مجلة "تكامل للدراسات متقاطعة المعارف"؛
- البريد الإلكتروني للتواصل مع اللجنة المنظمة:

colloque.agadir2022@gmail.com

ملحوظة:

- تتكفل الجهات المنظمة بتغطية نفقات الإقامة والضيافة للمشاركين؛
- لا يتم التعويض عن المداخلات؛
- يشترط في المتدخلين حضور جميع أشغال الندوة من أجل المساهمة في النقاش وتبادل الأفكار.



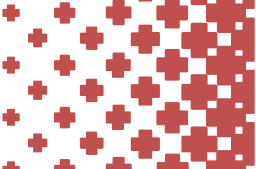
Argumentaire :

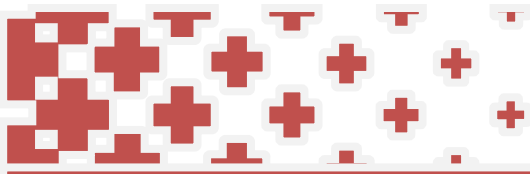
Le rapport centre périphérie au prisme de justice spatiale et justice sociale

La question du centre-périphérie est considérée comme l'une des problématiques les plus complexes en sciences sociales et de l'espace. Elle peut être abordée sur plusieurs échelles géographiques, comme elle fait appel à une approche pluridisciplinaire qui prend en compte plusieurs registres d'analyse (historique, économique, social et politique...). S'intéresser aux rapports centre-périphérie veut dire que l'on s'intéresse à la façon hiérarchique avec laquelle les territoires s'organisent, et les effets d'entraînement de cette organisation.

Réfléchir sur le modèle « centre-périphérie » exige d'aborder aussi bien ses fondements théoriques et conceptuels, que ses manifestations multiples et variées. En effet, ce modèle est mobilisé dans le champ de l'analyse de la différenciation spatiale à l'échelle locale, régionale et nationale. Mais c'est particulièrement à l'échelle mondiale qu'il a été utilisé, surtout dans les discours marxistes et tiers-mondistes des théoriciens (économistes et géographes) des inégalités de développement durant le XX^e siècle dont, entre autres, Werner Sombart (*Le capitalisme moderne*, 1902), Rosa Luxemburg (*L'accumulation du Capital*, 1936), Samir Amin (*Le développement inégal*, 1973) et Alain Reynaud (*Société, espace et justice. Inégalités régionales et justice socio-spatiale*, 1981). Sachant que la question de « justice spatiale » et « justice sociale », articulée à celle du rôle de l'État (État providence, État interventionniste, État social...), est l'objet d'un débat intellectuel suscité aussi par des penseurs de l'école libérale. Nous citons, à titre d'exemple, le colloque Walter Lippman (1938) rassemblant 26 économistes et intellectuels libéraux, Walt Rostow (*Les étapes de la croissance économique*, 1960) et Paul Krugmann (1991, 2000, 2007).

Dans un contexte de mondialisation et d'internationalisation des économies, on assiste à des nouvelles formes de contraste et de déséquilibre entre territoires : les pays et les grandes métropoles du Nord continuent à concentrer les pouvoirs politiques, économiques, technologiques, scientifiques, artistiques et culturels (sièges des grandes entreprises, des banques, des bourses, des institutions internationales, des centres de recherche, des maisons de mode et de production artistique...); alors que certains pays et villes dites « subalternes » profitent des opportunités offertes notamment par le tourisme et la relocalisation de certaines activités industrielles et de service ; au moment où d'autres restent dans une situation marginale, impactés par la domination du « Centre ».





Ainsi, si l'on considère que le centre est un lieu de concentration de « pouvoirs », on est confronté à la multiplicité des villes mondialisées auxquelles on a attribué ce statut. Pour ce qui est de la périphérie, nous devons établir si elle serait d'ordre géographique ou symbolique. Il serait donc judicieux de parler des « centres » et des « périphéries ».

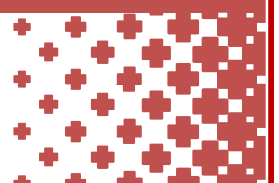
Compte tenu de l'accélération des transformations sociospatiales et des nombres de déséquilibres territoriaux à différentes échelles géographiques, certains penseurs voient dans la planification pour un « développement intégré » par une « bonne gouvernance » un moyen efficace afin d'atteindre une justice territoriale. Celle-ci est entendue ici plutôt dans le sens d'une équité entre territoires, en termes de politiques et programmes de développement, et non comme forme d'égalité absolue entre les différentes entités territoriales.


D'un point de vue sociologique, le débat autour du couple « centre-périphérie », se pose aussi en termes de « Protection sociale ». En effet, la population de plusieurs zones marginalisées, à travers plusieurs pays du monde, connaît un grave manque d'accès aux systèmes de protection sociale. Alors que ces derniers sont indispensables aussi bien pour la promotion, la qualification et la durabilité des ressources humaines, que pour la construction d'une société juste au niveau social et spatial.

Au Maroc, et depuis le début du troisième millénaire, l'Etat cherche à attraper le retard du pays dans le domaine de la protection sociale, et ce à travers un ensemble de programmes sociaux visant l'amélioration des conditions des citoyens, en particulier les personnes nécessiteuses et à faibles revenus, que ce soit en milieu urbain ou rural.

Au moment de crise sanitaire, la vulnérabilité de certains groupes sociaux prend une grande ampleur. De fait, la recherche d'une solution à la question de la protection sociale de ces groupes vulnérables devient une nécessité urgente. Pour faire face à ces aléas, le Maroc a promulgué en 2021 une Loi-cadre (n° 09.21) relative à la protection sociale, dont l'enjeu est la généralisation de l'assurance maladie obligatoire, la généralisation des allocations familiales, l'élargissement de la participation aux systèmes de retraite et la généralisation de l'indemnisation de la perte d'emploi.

En conséquence, et sur la base de ce qui précède, ce colloque a pour objectif de susciter le débat autour du couple « centre-périphérie » au prisme de justice sociale et justice spatiale, avec une ouverture sur l'enjeu de la « Protection sociale » dans un contexte marqué de plus en plus par les aléas des risques sociaux. D'un point de vue méthodologique, la réflexion s'inscrit dans une perspective transdisciplinaire, intégrant toutes les disciplines qui s'intéressent aux problématiques à caractère socio-spatial.





Pour tenter de discuter ces réflexions, plusieurs « entrées » non exclusives seront privilégiées (voir axes). Au-delà de ces entrées indicatives, toutes les propositions sur le(s) « Centre(s) et périphérie(s) » seront examinées avec soin, quelles que soient leurs origines disciplinaires et géographiques. L'objectif est de rassembler des chercheurs de différentes disciplines (géographie, sociologie, économie, urbanisme, etc.), des intervenants venus de différents pays pour échanger sur les manières d'aborder les questions relatives aux centres et aux périphéries.

Axes proposés du colloque :

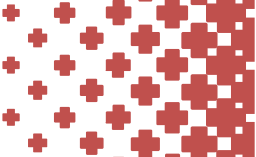
1. Fondement et cadrage théoriques des concepts : centre, périphérie, justice spatiale, justice sociale, État social (regards croisés : géographie, sciences politiques, sociologie, économie...);
2. Justice spatiale et justice sociale : quelles intersections ?
3. Mondialisation, transformations des économies et nouvelles formes de centralité et de marginalité à l'échelle internationale, nationale et locale : étude de cas;
4. Centralité, périphérie et justice spatiale dans les politiques de planification, au Maroc et ailleurs;
5. Justice spatiale et enjeux de la durabilité des ressources territoriales, au Maroc et ailleurs;
6. Problèmes de l'environnement et pression démographique en relation avec les inégalités spatiales;
7. État et Protection sociale face aux risques sociaux.


Modalités de soumission

Les propositions de communications devront scrupuleusement présenter les caractères suivants :

- ✚ Les résumés des propositions de communications (500 mots au maximum) sont à envoyer sous format électronique à l'adresse email suivante : colloque.agadir2022@gmail.com

Les auteurs doivent en préciser notamment le titre de la communication, la problématique et les hypothèses. Les résumés doivent contenir les renseignements concernant l'identité de l'auteur, son adresse électronique, son numéro de téléphone, l'institution de rattachement, le champ disciplinaire, ainsi qu'une photo, au même titre qu'un bref aperçu (pas plus d'une page) sur son activité scientifique.

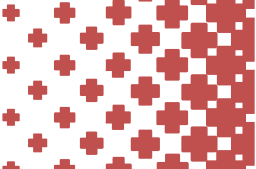
- ✚ Elles seront acceptées en priorité les propositions de communications originales présentant des approches empiriques, interdisciplinaires ainsi que celles portant sur des études de cas ;
 - ✚ Elles doivent porter sur les axes du colloque sans faire l'objet d'une publication antérieure ;
- 

- 
- ✚ Elles peuvent être rédigées en Arabe, en Français ou en Anglais sous format Word, police 16 ;
 - ✚ Elles feront de 4000 à 6000 mots (y compris la bibliographie et les renvois en bas de pages) ;
 - ✚ Elles doivent être accompagnées d'un résumé de 200 mots en Arabe ou en Anglais ;
 - ✚ Les propositions de communications intégrales doivent respecter les règles de la rédaction scientifique communément admises. Elles seront soumises à une évaluation en aveugle par le comité scientifique ;
 - ✚ Ne seront contactés que les auteurs des propositions des communications admises ;
 - ✚ Les participants au colloque disposeraient d'un délai d'un mois après la tenue du colloque pour améliorer leurs contributions finales en vue de leur publication, suite à une nouvelle évaluation du comité scientifique, dans un ouvrage collectif ou dans un numéro spécial de la revue Takamul des études interdisciplinaires ;

Dates à retenir:

- **20 Mai 2022** : Date limite d'envoi des résumés des propositions de contributions.
- **30 mai 2022**: Notification d'acceptation des résumés.
- **31 juillet 2022**: Date limite de réception des versions intégrales des propositions de communications.
- **Avant le 1^{er} septembre 2022** : Retour des avis du comité scientifique (soit acceptation sans modifications ou acceptation avec modifications majeures ou mineures, ou rejet).
- **14 et 15 Octobre 2022** : Tenue du colloque à la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Agadir.
-

N.B :

- ✚ L'hébergement des intervenants sera pris en charge par les organisateurs (Les frais de déplacement sont par contre à la charge des participants, que ceux-ci soient marocains ou étrangers) ;
 - ✚ Les participants au colloque ne seront pas indemnisés sur leurs contributions ;
- Les organisateurs insistent sur l'assistance des participants à tous les actes du colloque en vue d'enrichir le débat.
- 

تنسيق أشغال الندوة:
Coordonnateurs du colloque

ذ.عبد العزيز عبد الصادق	ذ.إدريس بنعبد المالك
ذ.سعيد بوفريوى	ذ.مخلص الدرقاوي العلوي

أعضاء اللجنة العلمية

المؤسسة	الصفة العلمية	الاسم الكامل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير	أستاذ باحث	بلقاضي أحمد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير	أستاذ باحث	بنعتو محمد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير	أستاذ باحث	بوشلخة محمد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-مراكش	أستاذ باحث	المباركي حسن
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-تطوان	أستاذ باحث	بوليفة عبد العزيز
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-تطوان	أستاذ باحث	الشيخي نور الدين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-تطوان	أستاذ باحث	بولرباح علي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط	أستاذ باحث	جناتي ادريسي امحمد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير	أستاذ باحث	البحيري زهير
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش	أستاذ باحث	العلام عبد الرحيم
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-بني ملال	أستاذ باحث	أوظال ربيع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير	أستاذ باحث	جلول عبد الإله
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكادير	أستاذ باحث	اوقادي اسماعيل
المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية-أكادير	أستاذ باحث	بوستان محمد
المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية-تطوان	أستاذ باحث	موصالح عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الجديدة	أستاذ باحث	الفارسي مولاي الحسن
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الجديدة	أستاذ باحث	احمامو مصطفى
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أيت ملول	أستاذ باحث	سطي عبد الإله

أعضاء اللجنة التنظيمية

المؤسسة	الصفة العلمية	الاسم الكامل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير	أستاذ باحث	دادون علي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير	أستاذ باحث	شمورك المحجوب
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير	أستاذ باحث	العسري محمد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير	أستاذ باحث	أوراغ امبارك
جامعة ابن زهر-أكادير	أستاذة الجغرافيا	زعيبي سناء
جامعة ابن زهر-أكادير	أستاذ التاريخ	محمد فراح